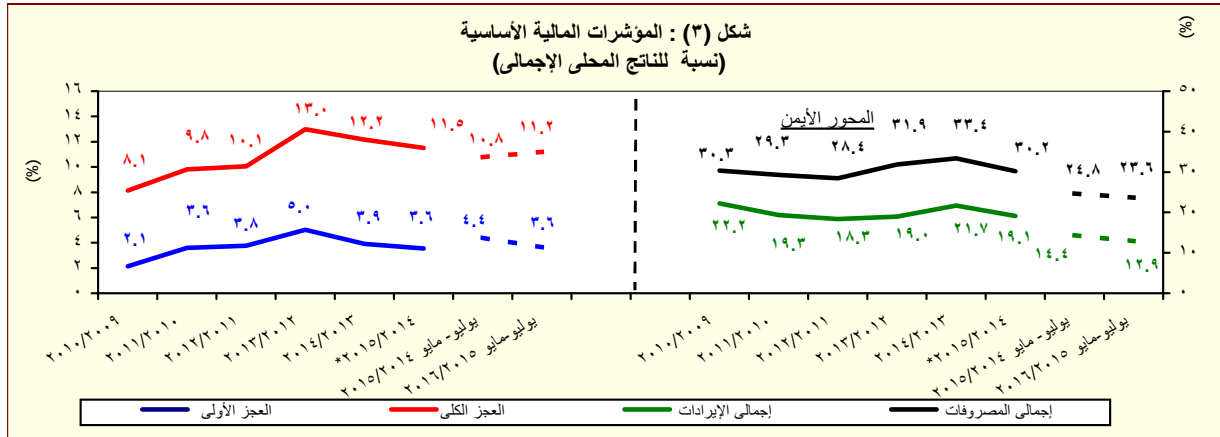


القسم الأول: نظرة عامة على الأداء الإقتصادي و المالي (تابع)

يوليو-مايو ٢٠١٦/١٥	٢/ ٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠	٢٠١٠/٠٩
موازنة	ختامى مبدئى	فئى					
د. مؤشرات المالية العامة^٣							
١- قطاع الموازنة العامة (بالمليون جنيه)^٤							
٣٥٦,٦١٢	٦٢٢,٢٧٧	٤٦٥,٢٤١	٤٥٦,٧٨٨	٣٥٠,٣٢٢	٣٠٣,٦٢٢	٢٦٥,٢٨٦	٢٦٨,١١٤
٦٥٤,٩٩٦	٨٦٤,٥٦٤	٧٣٣,٣٥٠	٧٠١,٥١٤	٥٨٨,١٨٨	٤٧٠,٩٩٢	٤٠١,٨٦٦	٣٦٥,٩٨٧
١٠١,٠٥٩	٧,٠٤٩	٨٦,٤٢٢	٨٢,٢٨٩	٩٢,٧٢٤	٦٢,٢٦٤	٤٩,٣٨٣	٢٥,٧٠٥
٢٩٨,٣٨٥	٢٤٢,٢٨٧	٢٦٨,١٠٩	٢٤٤,٧٢٧	٢٣٧,٨٦٥	١٦٧,٣٧٠	١٣٦,٥٨٠	٩٧,٨٧٢
٣١١,٠٢٠	٢٥١,٠٩٣	٢٧٩,٤٣٠	٢٥٥,٤٣٩	٢٣٩,٧١٩	١٦٦,٧٠٥	١٣٤,٤٦٠	٩٨,٠٣٨
٢- قطاع الموازنة العامة^٤ (معدل نمو سنوى)							
١.٩	١٣.٤	١.٩	٣٠.٤	١٥.٤	١٤.٥	-١.١	-٥.١
٣.٠	١٦.٠	١٧.٥	٣.٧	٢١.١	٨.٠	١٢.٧	٤.٥
٧-١.٣	٨.٤	-١٨.٩	٩٨.١	٣.١	٣١.٤	-٢٥.٠	-١٨.٢
٨.٩	٩.٥	٤.٥	١٩.٣	٢٤.٩	١٧.٢	٩.٨	٤.١
٧.٤	٥.٢	١١.١	٢٤.٩	١٦.٤	٢٧.٦	١٢.٨	١٢.١
٣٥.٩	٢٢.٦	١١.٥	١٧.٨	٤٠.٧	٢٢.٨	١٧.٦	٣٧.٠
٣- قطاع الحكومة العامة (مليون جنيه)^٥							
--	--	--	٥١٩,٤٤٩	٤٠٣,٦٣٧	٣٤٨,٨٦٤	٣٠٢,٠١٠	٣٠٣,٣٧٤
--	--	--	٧٥٩,٨٤٧	٦٤٤,٠٨٠	٥١٦,٤٢٢	٤٤٠,٤١١	٣٩٦,٦٩٣
--	--	--	٢٥٤,٧١٦	٢٤٦,٨٥٣	١٦٥,٦٩٢	١٣٤,١٣٨	٩٨,٧٩٦
٤ - نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى^٦							
قطاع الموازنة العامة^٦							
١٢.٩	٢٢.٠	١٩.١	٢١.٧	١٩.٠	١٨.٣	١٩.٣	٢٢.٢
٩.٧	١٤.٩	١٢.٦	١٢.٤	١٣.٦	١٢.٥	١٤.٠	١٤.١
٣.٢	٧.١	٦.٦	٩.٣	٥.٤	٥.٨	٥.٣	٨.١
٢٣.٦	٣٠.٥	٣٠.٢	٣٣.٤	٣١.٩	٢٨.٤	٢٩.٣	٣٠.٣
٦.٧	٧.٧	٨.٢	٨.٥	٧.٨	٧.٤	٧.٠	٧.١
٧.٦	٨.٦	٧.٩	٨.٢	٨.٠	٦.٣	٦.٢	٦.٠
٣.٦	٠.٢	٣.٦	٣.٩	٥.٠	٣.٨	٣.٦	٢.١
١٠.٨	٨.٦	١١.٠	١١.٦	١٢.٩	١٠.١	١٠.٠	٨.١
١١.٢	٨.٩	١١.٥	١٢.٢	١٣.٠	١٠.١	٩.٨	٨.١
الحكومة العامة^٧							
--	--	--	٤.٥	٦.٠	٤.٤	٤.٢	٣.٠
--	--	--	١٢.١	١٣.٤	١٠.٠	٩.٨	٨.٢

المصدر: وزارة المالية * ختامى مبدئى .

- بيان غير متاح
- ١/ يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى تراجع الموارد الاستثنائية من المنح لتبلغ حوالى ٢٥.٤ مليار جنيه فقط خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك مقابل منح بلغت نحو ٩٥.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.
- ٢/ تعكس بيانات الموازنة بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٢ لعام ٢٠١٥.
- ٣/ تم إعادة تويب عمليات الموازنة العامة لتتفق مع معايير صندوق النقد الدولي والمعروفة بـ GFS ٢٠٠١ (على أساس نقدي).
- ٤/ يشمل قطاع موازنة الجهاز الإدارى و المحليات، والهيئات الخدمية العامة.
- ٥/ العجز الكلى مخصصاً منه الفوائد المدفوعة.
- ٦/ العجز الكلى بدون صافى حيازة الأصول المالية.
- ٧/ يشمل المعاملات المالية لكل من أجهزة الموازنة العامة، وبنك الإستثمار القومى، وصناديق التأمين والمعاشات، ومع مراعاة إستبعاد كافة المعاملات البنائية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.
- ٨/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلى الإجمالى ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الإقتصادي للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ والذي ساعدت نتائجه في تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمى. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٤/٢٠١٥. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى مؤخراً لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٢٨٣٣.٤ مليار جنيه في ضوء الأداء الفعلى لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٦.
- ٩/ يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية متأثراً في الأساس بعدم إجراء تسويات بتروولية من هيئة البترول خلال فترة الدراسة.



المصدر: وزارة المالية * ختامى مبدئى .